واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2023)

حياة عبد الباقي [1*]، خديجة طيبي [2]،

[1] مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

[2] مخبر إدارة الإبتكار و التسويق، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

The reality of the agriculture sector in Algeria and the extent of its contribution to economic development during the period (2000-2023)

Hayat ABDELBAKI[1,*] , Khadidja TAIBI[2,*]

[1] Markets laboratory, operation, simulation and legislation in the Maghreb countries, Ain-Temouchent BELHADJ Bouchaib University (Algeria)

[2] Ain-Temouchent BELHADJ Bouchaib University (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/10/23؛ **تاريخ المراجعة**: 2024/12/28؛ **تاريخ القبول**: 2024/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) و مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتطرقنا لأهم مقومات قطاع الفلاحة، واستعراض أهم المبادرات المتخذة والجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج انعاش الاقتصاد الوطني بتنفيذ عدة مخططات وبرامج تنموية، من خلال تحليل البيانات و إحصائيات حول مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص التشغيل .وقد بينت نتائج الدراسة أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد في المتوسط 11.35 % خلال الفترة المدروسة (2000-2023) والتي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات

الكلمات المفتاحية: قطاع الفلاحة؛ التنمية الاقتصادية؛ برامج تنموية؛ الجزائر.

Abstract: This study aims to identify the reality of the agriculture sector in Algeria during the period (2000-2023) and the extent of its contribution to economic development.in our study, we relied on descriptive and analytical methodologies, touched upon the most important components of the agriculture sector, and reviewed the most important initiatives taken and efforts exerted by the state within the framework of programs to revive the national economy by implementing several development plans and programs, through the analysis of data and statistics on the contribution of the agricultural sector to GDP and the creation of employment opportunities. The results of the study showed that the contribution of the agricultural sector to the GDP did not exceed an average of 11.35 % during the studied period (2000-2023), which represents a small percentage compared to the contribution of the hydrocarbon sector.

Keywords: agriculture sector; economic development; development programs; Algeria.

* **المؤلف المرسل**: حياة عبد الباقي **الإيميل**: hayat.abdelbaki@univ-temouchent.edu.dz

1. تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من الدعائم الأساسية في اقتصاديات جل الدول نظير الدور الفعال الذي يقوم به و ما يحققه في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و النمو الاقتصادي بصفة خاصة؛ و الجزائر كونها ترتكز على اقتصاد ريعي وحيد القطب و المتمثل في قطاع المحروقات (البترول ومشتقاته)، والذي لا يكاد يستقر على حال بسبب تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية و الأزمات التي يتعرض إليها مرة تلوى الأخرى، الأمر الذي جعل الجزائر تعيد حساباتها والالتفات حول القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة منها قطاع الفلاحة الذي يتناسب وإمكانياتها المتاحة سواء الموارد الطبيعية والموارد البشرية و كذلك العوائد المحققة من ناتج وإنتاجية القطاع الفلاحي خاصة الأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي الذي من شأنه التخفيض من فاتورة الواردات للسلع الغذائية والمنتجات الزراعية، و مساهمته في توفير فرص العمل على الصعيدين المحلي والدولي و القضاء على ظاهرة الفقر والجوع التي باتت تهدد عدة اقتصاديات خاصة بعد جائحة كورنا زما ترتب عنها م آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، من هذا المنطلق سعت الجزائر إلى تطوير قطاع الزراعة بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقا ممّا سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن قطاع الفلاحة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000–2023)؟

و في هذا الإطار طرحنا بعض التساؤلات الفرعية المهمة كالآتي:

- ما هي مقومات قطاع الفلاحة في الجزائر؟
- ما هي أهم البرامج و المخططات التنموية المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية للتحسين من ناتج قطاع الفلاحة؟
- ما مدى مساهمة قطاع الفلاحة في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

2.1. فرضية الدراسة:

لا تزال مساهمة قطاع الفلاحة في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ذات مستويات محدودة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد واقع القطاع الفلاحي بالجزائر.
- تسليط الضوء على مختلف البرامج و المخططات التنموية الفلاحية للجزائر.
- تحليل مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

.4.1. أهمية الدراسة: يكتسي موضوع دراستنا أهمية علمية وعملية، حيث تطرق لأهم الموضوعات التي تشغل الحكومة الجزائرية في مجال دفع عجلة التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع، من خلال الاهتمام بإحدى القطاعات الاقتصادية الحساسة و الإستراتيجية، والمتمثل في قطاع الفلاحة وسبل النهوض به لأجل بلوغ عدة أهداف اقتصادية واجتماعية من أهمها توفير مناصب الشغل، تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الغذائي الذاتي و الذي بدوره يساهم في تخفيض فاتورة الواردات من المواد الغذائية، القضاء على الفقر والجوع ...وما إلى ذلك.

5.1. منهج الدراسة: تمثل المنهج المتبع في هذه الدراسة في المنهج الوصفي للجانب النظري وذالك بتوضيح المفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي وما يتعلق بتطويره، و هذا من خلال الاطلاع على جملة من المراجع، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمساهمات القطاع في عملية التنمية الاقتصادية.

6.1. هيكل الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية موضوع الدراسة و الإلمام بجوانبه ارتأينا هيكلة الدراسة إلى محورين كالآتي:

- المحور الأول: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر.
- المحور الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2023.

2. واقع القطاع الفلاحي بالجزائر:

سنتطرق من خلال هذا المحور لأهم مقومات قطاع الفلاحة في الجزائر وأهم المبادرات المتخذة والجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل الارتقاء بهذا القطاع.

1.2. مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر:

يمكن حصر الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في القطاع الفلاحي كما يلي:

1.1.2. الموارد الأرضية:

تعتبر الجزائر الأولى إفريقيا من حيث المساحة، هذا ما أكسبها رصيدا هاما من الأراضي الفلاحية، إذ تبلغ المساحة الإجمالية لها حوالي 2381741 كلم^2، فلها شريط ساحلي بطول 1200 كلم و تتوغل في صحراء إفريقيا من الجنوب، و عليه نجد التقسيم العام في الجزائر للأراضي الفلاحية يقوم على ثلاثة تقسيمات مهمة وهي:

- المساحة الفلاحية المستغلة؛
- المراعي و المسالك؛
- مساحات الاستغلال الفلاحي غير المنتجة.

و هو ما موضح في الشكل الموالي :

الشكل (1): التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر

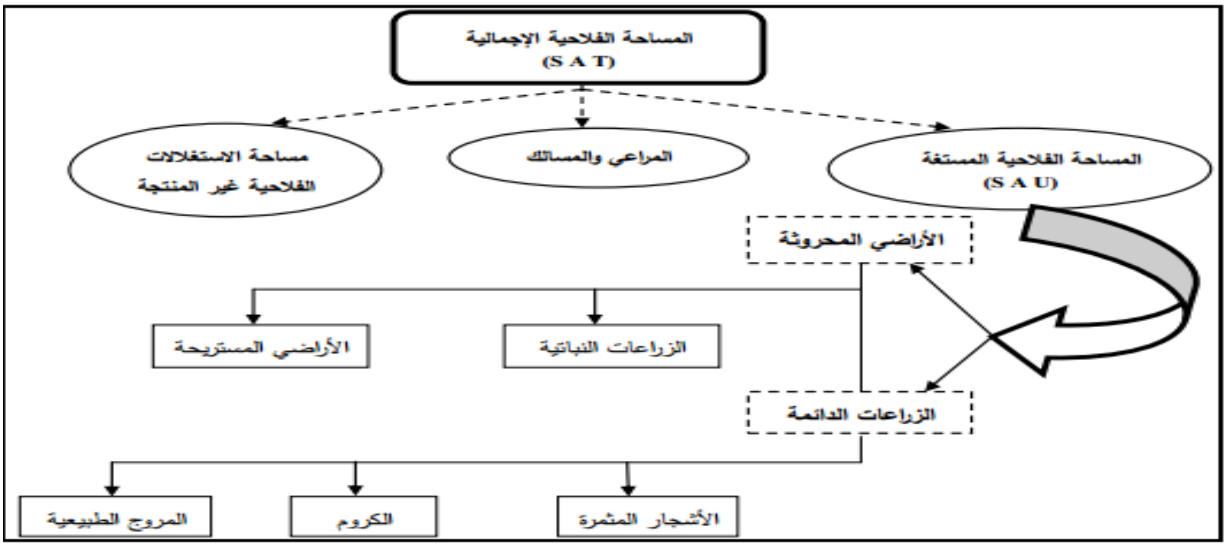

المصدر: سفيان لمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، الجزائر، 2014–2015، ص 189.

نجد أن المساحة الكلية الصالحة للفلاحة مقدرة ب 42,5مليون هكتار، أي ما يقارب 17% من المساحة الكلية للجزائر و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1): تطور المساحة الكلية الصالحة للفلاحة في الجزائر(2000-2021) الوحدة:مليون هكتار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	40.9	41	40.7	40.8	42.2	42.4	41.4	42.4	42.4	42.5	42.5
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	**42.4**	**42.5**	**42.9**	**42.9**	**43.4**	**43.4**	**43.7**	**41.3**	**43.9**	**41.3**	**41.3**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.
https://aoad.org/AASYXX.htm consulté le 31/08/2024

1-1-2 الموارد المائية:

تعتبر المياه من الدعائم و الركائز الأساسية التي ترتبط و تتحكم في الإنتاج الزراعي، فنظرا للمساحة الجغرافية للجزائر نجد تنوع مهم في الموارد المائية إذ يمكن تعداداها في النقاط التالية(بوعقل و سمرة ، 2017):

- الموارد المائية المطرية؛
- الموارد المائية السطحية؛
- المياه الجوفية؛ تحلية مياه البحر؛
- معالجة المياه المستعلمة.

1-1-3 القوى العاملة:

القطاع الفلاحي يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة خاصة في الجزائر، وبالنظر إلى طبيعة الأراضي و الإمكانيات الفلاحية المتاحة؛ إذ أن القطاع يقوم بنسبة أكبر على عنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال، و للقطاع الفلاحي إسهامات معتبرة في تشغيل اليد العاملة و خلق فرص للشغل لاسيما بالمناطق الريفية و المعزولة التي يغلب عليها الطابع الفلاحي، وذلك بالموازاة مع تطبيق المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**	**%.40**
تنمية محلية و بشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**%38.8**
دعم الفلاحة و الصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**	**%12.4**
دعم الإصلاحات	**30.0**	**15.0**	/	/	**45.0**	**%8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر: بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص107

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا ووزعت على النحو التالي:

الجدول (3): عدد المشاريع الخاصة بكل قطاع ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي

القطاع	عدد المشاريع
الري ، الفلاحة والصيد البحري	**6312**
السكن والعمران،أشغال عمومية	**4316**
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي وبحث علمي	**1369**
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	**1296**
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	**982**
اتصالات، صناعة	**623**
صحة، بيئة، نقل	**653**
حماية اجتماعية	**223**
طاقة، دراسات ميدانية	**200**

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2006

من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أن قطاع الأشغال الكبرى للهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج، أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية و عليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2مليار دج أي ما نسبته 38.8 % ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4مليار دج أي ما نسبته 12.4% ، ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6 % من القيمة الإجمالية؛ و على مدار الفترة التي نفذ خلالها المخطط جاءت سنة 2001 و شملت أكبر المخصصات بما يقارب 205.4% مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9مليار دج ثم سنتي 2003-2004 بما يقارب 113.9مليار دج و 20.5مليار دج على التوالي، ويتضح لنا من خلال الجدول (3) أن قطاع الفلاحة أخذ حصة الأسد من العدد الإجمالي للمشاريع الخاصة بكل قطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، مما يؤكد على الاهتمام البالغ و المباشر للجزائر بالقطاع الفلاحي.

1-1-4 الموارد الرأسمالية:

حسب منظمة الفاو يمكن تفصيل مكونات المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، التقنية الفلاحية، الأشجار المزروعة، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، وخلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2013-2017 بلغ رأس المال الفلاحي حوالي 13.61 مليار دولار، فخلال سنتي 2013- 2017 تم تسجيل 12,99 مليار دولار و 14,20 مليار دولار على التوالي كقيم لرأس المال الفلاحي الصافي ومنه قدرت نسبة الزيادة ب 1,2 مليار دولار؛ أيضا عرف استخدام الأسمدة الفلاحية تطورا كبيرا إذ بلغ على سبيل المثال سنة 2013 استخدام الأسمدة معدل 14 كيلو غرام للهكتار الواحد من المساحة الفلاحية المستغلة و عرف هذا الاستخدام تصاعدا تدريجيا خلال السنوات اللاحقة، وبخصوص معدلات التقنية فقد قدرت التقنية بالجرار 72 هكتارا تقريبا (رابحي، 2021)؛ وعليه يمكن القول أن استهلاك رأس المال الزراعي يشهد ارتفاعا ملحوظا من سنة لأخرى إذ بلغ 15,89 مليار دولار خلال سنة 2014 حيث كان سنة 2000 بقيمة 4,80 مليار دولار، و يمكن إرجاع ذلك إلى السياسة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في التوجه نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي(الشارف، 2021).

1-2 أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

أصبحت الحكومة الجزائرية ترفع من سقف اهتماماتها بالقطاع الفلاحي باعتباره ركيزة و دعامة مهمة في البدائل التنموية المطروحة خصوصا مع زيادة تنمية الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى ذلك الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية و التوجه نحو الأمن الغذائي، وعليه تتجلى أهمية القطاع الفلاحي في النقاط التالية(ركابي و عزازي، 2019):

- إن ارتفاع التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة للاقتصاد الجزائري، و منه أصبح القطاع الفلاحي مصدرا أساسيا لرأس المال الواجب لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- المساهمة في الرفع من تشغيل اليد العاملة و توفير مناصب الشغل و منه ارتفاع حجم القوى العاملة الفلاحية خاصة والقوى العاملة الكلية عامة؛
- إنعاش قطاع التجارة الخارجية من خلال الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية و منه المساهمة في رصيد العملة الصعبة الداخلة للبلد؛
- الوصول لما يعرف بالأمن الغذائي(باشوش، 2016)؛
- المسامة في زيادة نشاط و حركية قطاع النقل من خلال نقل المنتجات الفلاحية من مكان إنتاجها إلى نقاط بيعها؛
- محاولة الخروج من التبعية النفطية و منه ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- جلب الاستثمارات الداخلية و الخارجية،

1-3 تدابير دعم و ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر:

اعتمد تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر على جملة من الخطوات، و يمكن تعدادها في النقاط التالية (بوعقل و سمرة ، 2017):

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية و تكثيف برامج الإرشاد الزراعي؛
- توفير البنية التحتية؛
- تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية الخاصة بالتنمية الفلاحية؛
- تطوير البحوث و الإرشاد الفلاحي؛
- تعزيز وتفعيل القاعدة المعلوماتية للتسويق و التجارة؛
- الاعتماد على مقترحات منظمة التغذية و الزراعة **فاو** لتحسين أداء القطاع الفلاحي الجزائري من خلال تنمية النموذج الاقتصادي الفلاحي و الريفي الجديد، أيضا استمرار و تعزيز الإصلاحات و كذا تفعيل دور المنظمات المهنية، مع تحسين إدارة الموارد الطبيعية الفيزيائية و البيولوجية.

1-4 معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر:

يمكن ذكرها في النقاط التالية(مزلف و شليحي ، 2020):

- مشكل تنظيم العقار الفلاحي؛
- غلاء مستلزمات الإنتاج و ارتفاع تكاليفها مع ندرتها النسبية؛
- تراجع البحث الزراعي و نقص في عدد الباحثين في القطاع الفلاحي،
- عدم الاستقرار في إدارة المعهد الوطني للبحث الفلاحي؛
- ضعف البنية التحتية؛ عزوف الشباب عن العمل بالقطاع الفلاحي؛
- نقص في التمويل المحلي و الأجنبي و ضعف الاستثمارات بسبب ندرة رؤوس الأموال؛

1-5 الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر:

يمكن حصرها في المخططات التالية:

1-5-1 المخطط الوطني لتطوير الفلاحة أو التنمية الفلاحية:

1-1-5-1 التعريف بالمخطط PNDA:

يعتبر المخطط الوطني لتطوير الفلاحة إطارا جديدا للتدخل الفعال للدولة في تطوير و تحديث القطاع الفلاحي، إذ انطلق هذا المخطط سنة 2000، و يقوم هذا المخطط على مجموعة من الإجراءات و الأساليب الداعمة لعملية التمويل و حتى التموين، إذ يقوم على توسعة حجم الاستثمارات الخاصة من خلال منح القروض و توزيع الأراضي و العتاد/ مع تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف وتوفير الوسائل اللازمة للنهوض بهذا القطاع كتوسعة شبكة الطرقات و بناء السدود...(هادي و عماري)؛ و قد شمل البرنامج جملة من البرامج الفرعية يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل (2): البرامج الفرعية للمخطط الوطني لتطوير الفلاحة PNDA

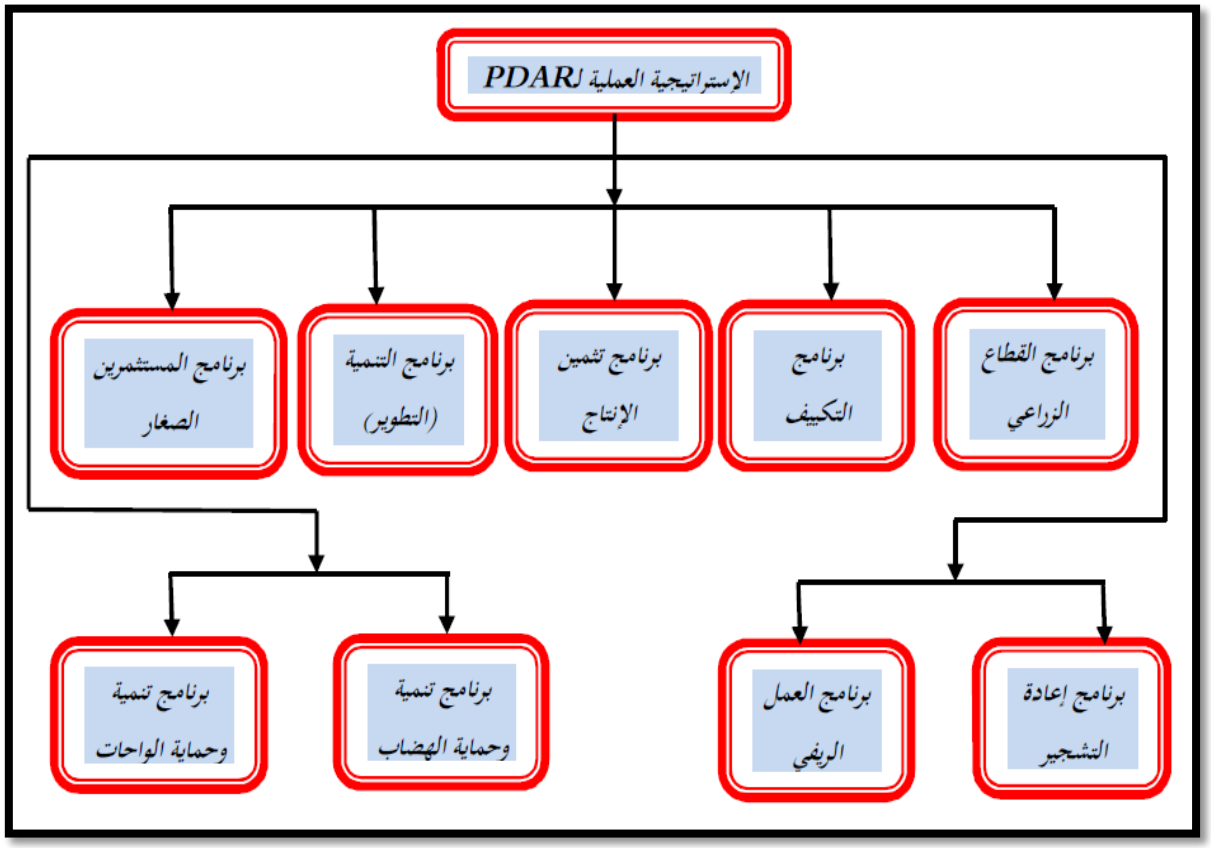

المصدر:صادق هادي، عمار عماري،"القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة وفرة الموارد و الإمكانيات ضعف الأداء و محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2016"،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد30، الجزائر، ص284.

1-5-1-2 أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية:

جاء هذا المخطط بغية تحسين مستوى الأمن الغذائي و الرفع من الاستهلاك الفردي كما و نوعا و ذلك حسب المعايير الدولية، أيضا الرفع من الاكتفاء الذاتي الخاص بالسلع الغذائية الأساسية و منه تراجع حجم الواردات الغذائية يمكن تعدادها في النقاط التالية(سفيان ، 2011):

- التكييف بين المتغيرات المناخية الحاصلة و الفلاحة الجزائرية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي و رفع الإنتاج الفلاحي من خلال إنشاء تنمية فلاحية متطورة و مستدامة؛
- تدعيم الأنشطة الفلاحية و تأهيل المستثمرات الفلاحية؛
- الترشيد و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛
- تنويع الإنتاج و الرفع منه خصوصا في المناطق الخصبة؛
- توسيع دائرة استصلاح الأراضي؛
- إنشاء مؤسسات فلاحية و مؤسسات الصناعات الغذائية؛
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية مع توفير الشروط اللازمة لذلك؛

1-5-1-3 أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بهدف زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية و الرفع من الإنتاج الزراعي تم إنشاء جملة من الصناديق المختصة في دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و يمكن ذكرها كالتالي(جرفي، 2020):

- **-الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية:** يقوم بتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة و توسيع مجال الدعم الفلاحي و منه تحقيق تنمية لها القطاع؛
- **-صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية:** يقوم بكل ما يتعلق بالصحة الحيوانية و الوقاية النباتية أيضا يهتم بالتعويضات الخاصة بعمليات الإتلاف و الحرق للحيوانات الهالكة كما يهتم ببرامج العلاج الوقائي وكذا الحملات الإعلامية التحسيسية الخاصة بهذا المجال؛
- **-صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب:** يهتم بمكافحة التصحر من خلال عمليات التشجير الواسعة و تشجيع المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية،
- **-صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهتم بقطاع الري من خلال تقديم الدعم، أيضا يهتم بتدعيم مشاريع إنشاء المطاحن التقليدية مثل معاصر الزيتون الحدادة التقليدية و غيرها؛ فهو يهدف للنهوض بالتنمية الريفي.

1-5-2 مرحلة التجديد الفلاحي(2009-2015):

جاء هذا البرنامج كتكملة للبرنامج السابق ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي؛ و اعتمد هذا البرنامج على جملة من الإستراتيجيات التي قامت على وضع المعالم الأساسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية و الريفية التي جاءت في القانون التوجيهي الفلاحي لسنة 2008؛ كما أكد هذا البرنامج على الاستغلال العقلاني للمياه، و منح نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل(علوان و عطية ، 2016)' و يقوم هذا البرنامج على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- سياسة التجديد الريفي؛
- سياسة التجديد الفلاحي؛

- تعزيز المهارات و القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين(جرفي، 2020).

1-5-3 المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي(2015-2019):

جاء هذا البرنامج بغية(الشارف، 2021):

- الرفع من إنتاج الحبوب إذ كان يهدف إلى الوصول لإنتاج69,9 مليون قنطار سنة 2019مقابل 34,4 مليون قنطار سنة 2014؛
- مع نهاية الخماسي كان من المتوقع إنتاج نحو 161.3 مليون قنطار من الخضر مقابل 129.8 مليون قنطار سنة 2014؛
- بالنسبة للحوم البيضاء كان من المتوقع إنتاج حوالي 5.67 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب 4.66 مليون طن سنة 2014 ، أما بالنسبة للحوم الحمراء كان من المتوقع إنتاج 6.2 مليون طن في سنة 2019مقارنة ب 5.13 مليون طن سنة 2014؛

3. مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2023):

ساهم قطاع الفلاحة في الجزائر في تكوين بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، و توفير العملة الصعبة من خلال الصادرات الزراعية وتوفير فرص الشغل خاصة لسكان الريف.

1.3. مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية في الجزائر، ولقد أولت الحكومة أهمية بالغة للقطاع وحرصت على تطويره و الاستثمار في جميع المؤهلات والموارد المتاحة من أجل النهوض به، لأنه من خلال الناتج الزراعي يمكن من جهة توفير الأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي الذاتي و بالتالي التخفيض من فاتورة الواردات الغذائية الزراعية، و من جهة أخرى تحقيق موارد مالية طائلة من خلال تصدير المنتجات الزراعية والسلع الغذائية مثلها مثل الدول المتقدمة، لذلك سنتطرق لتحليل مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة المدروسة والممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (4): تطور مساهمة ناتج قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر (2000-2023) الوحدة: مليار دج

السنة	PIB	الفلاحة	% من PIB		السنة	PIB	الفلاحة	% من PIB
2000	4 123.5	346.2	%8.40		2012	16 209.6	1 421.7	%8.77
2001	4 227.1	412.1	%9.75		2013	16 647.9	1 640	%9.85
2002	4 522.8	417.2	%9.22		2014	17 228.6	1 772.2	%10.28
2003	5 252.3	515.3	%9.81		2015	16 712.7	1935.1	%11.57
2004	6 149.1	580.5	%9.44		2016	17 514.6	2 140.3	%12.22
2005	7 562 7	581.6	%7.69		2017	18 876.2	2 219.1	%11.76
2006	8 501.6.	641.3	%7.54		2018	20 393.5	2 429.4	%11.91
2007	9 352.9	708.1	%7.57		2019	20 500.2	2 598.5	%12.67
2008	11 043.7	727.40	%6.59		2020	18 476.9	2 546.9	%13.78
2009	11 043.7	931.4	%9.34		2021	22 244.4	2.688.3	%12.08
2010	9 968	1 015.3	%8.47		2022	28 386.5	3 326.1	%11.72
2011	14 588.5	1 183.2	%8.11		2023	35 588.7	4 206.9	%11.82

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، أعداد متفرقة

-الديوان الوطني للإحصائيات تصفح على الموقع الالكتروني بتاريخ 2024/09/03 https://www.ons.dz/spip.php?rubrique210

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4) أن مساهمة ناتج قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي وبالرغم من النسب الضعيفة المحققة؛ إلاّ أنه شهد تزايد مستمر خلال الفترة (2000- 2004) وبلغ في المتوسط 9.32% خلال الفترة المدروسة، كما شهدَت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا خلال الفترة (2005- 2008) حيث تراوح المتوسط خلال هذه الفترة 7.35% أي نسبة انخفاض عن المتوسط المتعلق بالفترة (2000-2004) تقدر ب 1.97%، ثم بدأ يشهد تزايد مستمر انطلاقا من سنة 2009، ولقد حظيت الفترة الممتدة من عام 2009 حتى 2023 بنسب متقاربة وبلغت بمتوسط (10.96%)، ولقد عرفت سنة 2020 مساهمة عالية نحو 2546.9 مليار دج وبنسب مرتفعة بلغت 13.78%، و هذا التطور يمكن ربطه بمجموع الإستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية التي في مجملها حرصت على تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، كما نلاحظ أن الفترة (2009-2023) شهدت مساهمة عالية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة (2000- 2008)، غير أن هذه المساهمة مازالت ذات أهمية نسبية ومحدودة رغم الجهود الفعالة ومبادرات التطوير التي شهدها قطاع الفلاحة عبر تبني وتنفيذ العديد من الخطط التنموية والإستراتيجيات الرامية إلى الرفع من مستوى قدرته الإنتاجية.

2.3. القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر:

إن مساهمة القطاع الفلاحي في تشكيل القيمة المضافة لم تعرف نموا كبيرا ، لأن الإجراءات المعتمدة لتطويره لم تبلغ مداها ولم يتم لحد الآن استغلال الموارد الزراعية وتفعيلها بالشكل الأمثل لأن القطاع لا يزال يشهد نقائص عدة: كالتمويل، قلة المهارات والكفاءة لدى المستثمرين في القطاع، قلة التقنية و التكنولوجيا الحديثة، عدم مواكبة التطورات العالمية في مجال الفلاحة ....وغير ذلك.

في سياق ما ذكر، سنتناول تحليل مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين القيمة المضافة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (5): تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في القيمة المضافة بالجزائر للفترة (2000-2023) (نسبة النمو السنوية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	-4.60	12.8	0.86	11.72	3.67	2.9	8.67	2.01
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	-3.43	23.46	6.3	9.72	9.72	11.99	3.02	6.95
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة%	1.6	-4.08	3.26	2.56	2.82	-2.21	5.17	3.21

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ, consulter le 2024/08/31

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة (2000-2023) بحيث تراوحت بين 2.56 % إلى 23.46%، ماعدا سنة 2008 و 2010 و 2013 حققت ناقص القيمة وكانت على التوالي 3.43-% ، 4.08-%، 2.21-% ، و يعود سبب انخفاض مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين القيمة المضافة لانخفاض الأسعار الخارجية للمنتجات الفلاحية العالمية سنة 2008 و بالتالي انعكس بالسلب على الإنتاج الوطني بحيث شهدت منتجاته انخفاض حاد في الأسعار هذا من جهة و من جهة أخرى تم تفضيل استيراد تلك المنتجات التي شهدت انخفاض في أسعارها بدل إنتاجها محليا، بالإضافة لتأثير العوامل المناخية على مردودية المحاصيل الفلاحية في البلاد.

.3.3. تطور الميزان التجاري الفلاحي بالجزائر:

تسعى الجزائر من خلال الخطط التنموية والإستراتيجيات الرامية لتطوير قطاعاتها الاقتصادية ومن بينها قطاع الفلاحة، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و التخفيف من ظاهرة التبعية للخارج، والنهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات الذي لا يعرف أي استقرار بسبب تذبذب أسعار السوق من حين لآخر، لذلك أصبح لقطاع الفلاحة دور في تحقيق تنمية التجارة الخارجية عن طريق الصادرات الفلاحية، حتى ولو كانت بمساهمة ضئيلة غير أنها تساهم في خلق القيمة.

لذلك ارتأينا الاعتماد على الميزان التجاري الفلاحي الذي يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات الفلاحية للبلد وقيمة وارداته الفلاحية، فإذا كان الفارق موجبا فإن ذلك أن الميزان حقق عجز وفي الحالة العكسية يكون حقق فائض.

والشكل الموالي يبين بأن الميزان التجاري الفلاحي قد حقق عجز طوال الفترة (2000-2018).

الشكل (3):تطور الميزان التجاري الفلاحي بالجزائر للفترة (2000-2018) الوحدة: مليون دولار أمريكي

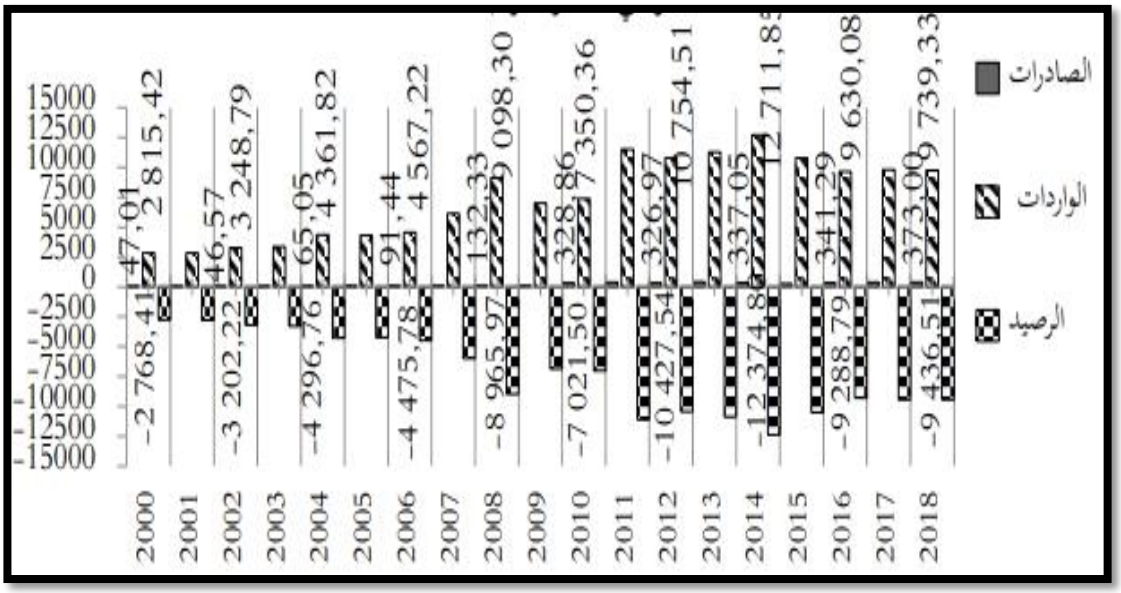

المصدر: نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة(2000-2018)، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد7، العدد3، 2021، ص 47.

من الشكل البياني (3) نلاحظ بأن الميزان التجاري الفلاحي سجل عجز خلال الفترة المدروسة (2000-2018)، بحيث سجل أعلى عجز خلال سنة 2014 بقيمة 12 374.8 مليون دولار أمريكي وأقل عجز سجل عام 2000 حيث قدر ب 2 768.41 مليون دولار أمريكي، مما يشير إلى أن مساهمة القطاع الفلاحي في الإيرادات العامة جد ضعيف لأن قيمة الصادرات جد ضئيلة لقطاع الفلاحة، مما يدل على اعتماد الدولة على الواردات الفلاحية لأجل تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد، بينما الصادرات الفلاحية دوما في تراجع والواردات في ارتفاع، مما يؤكد بأن منتجات قطاع الفلاحة لم تحقق حتى الاكتفاء الذاتي، و لم تكن بالكميات الهائلة لترفع من حجم الصادرات، مما يستوجب الاهتمام أكثر و البحث عن سبل أكثر فعالية لتطوير القطاع ليرتقي إلى مستوى العالمية في الجودة و كسب ميزة تنافسية.

4.3. دور قطاع الفلاحة في سياسة التشغيل بالجزائر:

في العديد من الدول، يوظف القطاع الفلاحي نسبة كبيرة من العمالة، وعليه فإنه يساهم في الحد من ظاهرة البطالة والتخفيف من هجرة و نزوح سكان الريف إلى المدن، وبالتالي ينخفض الضغط على المدن الحضرية فيما يتعلق بمشكل زيادة الكثافة السكانية وما يترتب

عنها من احتياجات الأفراد للعمل والإيواء وغيرها من متطلبات العيش الرغيد، و الجدول الموالي سنظهر دور قطاع الفلاحة في خلق فرص العمل.

الجدول (6):العاملون في قطاع الفلاحة (% من إجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة (2000– 2023) الوحدة بالألف

الفلاحة		السكان النشطون فعليا	السنة	الفلاحة		السكان النشطون فعليا	السنة
%	العدد			%	العدد		
10.77	912	10 170	**2012**	**18.19**	1073	5897	**2000**
10.75	1141	10 788	**2013**	**21.89**	1312	5992	**2001**
9.75	899	10 239	**2014**	**22.06**	1328	6021	**2002**
8.83	917	10 594	**2015**	**23**	1412	6139	**2003**
8.53	865	10 845	**2016**	**21.72**	1617	5981	**2004**
10.16	1102	10 858	**2017**	**21.34**	1683	6222	**2005**
10.09	1067	11 001	**2018**	**19.6**	1610	6517	**2006**
9.8	1083	11 280	**2019**	**18.02**	1171	6771	**2007**
10.02	1186	11 881	**2020**	**16.38**	1252	7002	**2008**
10.03	1216	12 202	**2021**	**14.83**	1242	9472	**2009**
9.74	1337	13 023	**2022**	**13.35**	1136	9736	**2010**
10.25	1310	13 425	**2023**	**12**	1034	9599	**2011**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ, consulter le 2024/08/31

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6) نلاحظ أن قطاع الفلاحة ساهم بشكل فعال في التوظيف وخلق فرص العمل بحيث بلغ معدل التشغيل خلال الفترة المدروسة (2000-2023) بمتوسط قدر ب 14.21 % و تعتبر نسبة معتبرة، ونلاحظ كذلك أنه خلال السنوات (2012- 2014-2015-2016) شهدت الفترة انخفاض في عدد العمالة حيث بلغت على التوالي (912 ألف -899 ألف- 917 ألف -865 ألف) بسبب الاهتمام بالقطاعات الأخرى أكثر و تحول الأفراد إلى قطاع الصناعة والخدمات، أما السنوات المتبقية كلها شهدت تحسن لحجم العمالة في قطاع الفلاحة حيث حظي عام 2005 بأعلى حجم عمالة خلال الفترة المدروسة ب 1683 ألف عامل، و أضعف حجم عمالة سجل سنة 2016 نحو 865 ألف عامل، لذا نلاحظ أن حجم القوى العاملة في قطاع الفلاحة كان في تزايد مستمر، لكن نسبة مساهمة القطاع في إجمالي السكان النشطين كانت في متوسطها 14.21% كمان تراوحت بين (8.53%-23%) و ذلك راجع أن نسبة التشغيل في القطاعات الأخرى كانت أكبر من معدل التشغيل في قطاع الفلاحة، لكن في العموم العمالة في القطاع دوما في تزايد مما يدل على نجاح مبادرات وبرامج الجزائر في تفعيل حيوية القطاع من جديد وإحياء النشاط وتزايد العمالة يؤكد صحة ما سبق، وعليه فإن قطاع الفلاحة يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل.

4. الخاتمة: في العديد من الدول، يعد القطاع الفلاحي مهمًا، لأنه يستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، ومن خلال دراستنا الحالية تجلى لنا أهمية قطاع الفلاحة في الجزائر ويعتبر قطاع استراتيجي كون الجزائر تمتلك إمكانيات بشرية و طبيعية مواتية نظرا لوفرة الأراضي الزراعية والموارد المائية، إلا أنها تعاني من مشاكل و معوقات في تحقيق الرقي والتطور للقطاع ولتحقيق هذا الأخير تم توجيه تركيز واهتمام بالغ اتجاه القطاع الفلاحي حيث قامت الجزائر بتنفيذ العديد من مخططات التنمية للازدهار بالقطاع الفلاحي وتطويره

بداية بمخطط التنمية الفلاحية سنة 2000، فقد تم وضع القطاع ضمن اهتمامات برامج الإنعاش الاقتصادي و بالرغم من كل المخططات التنموية والإستراتيجيات المنتهجة إلا أن قطاع الفلاحة مازال بعيد كل البعد عن تحقيق مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

1.4. نتائج الدراسة: ولقد توصلت دراستنا لمجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي:

– بالرغم من أن الجزائر أولت أهمية قصوى في سبيل تطو ير وترقية قطاعها الفلاحي من خلال تنفيذ و تطبيق عدة برامج وخطط تنموية وتخصيص غلاف مالي كبير لتلك الخطط، إلاّ أن نتاج القطاع لم يبلغ المستوى المراد وهو تحقيق منتجات ذات ميزة تنافسية تؤهلها لاقتحام الأسواق العالمية.

– مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد في المتوسط 11.35 % خلال الفترة المدروسة (2000-2023)، ومازال قطاع المحروقات مستحوذا على حصة الأسد في إجمالي الناتج المحلي.

– يشهد قطاع الفلاحة نموا بطيئا ومساهمة جد ضئيلة في مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل القيمة المضافة وحجم الصادرات الزراعية.

– يوفر ويوظف قطاع الفلاحة نسبة معتبرة من اليد العاملة والتي لم تتجاوز في متوسطها 15% من إجمالي السكان النشطون فعليا، كما أن العمالة في قطاع الفلاحة ذات مهارات محدودة و استخدامها للآلات والتكنولوجيات الحديثة جد محدود.

– يؤدي قطاع الفلاحة دورا بارزا من خلال قدرته على الربط و التكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدماتية، مما يسهم في تحقيق التنمية وتقليص معدلات الفقر والبطالة لدى سكان الريف خاصة.

2.4. توصيات الدراسة:

ما يمكن تقديمه من توصيات سنذكره في النقاط التالية:

– ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بما يضمن استدامتها.

– دعم البحث والتكوين والتوجيه في المجال الفلاحي والمساهمة في إدخال التقنيات الحديثة في مجال عمليات الزراعة، ومن الضروري دعم وتعزيز الابتكار في المجالات الزراعية واستخدام منتجات زراعية قادرة على التكيف مع المتغيرات المناخية الحالية والمستقبلية.

–يجب تقييم أداء القطاع الفلاحي وتحليل فجوة الأداء وتقويمها من خلال إعادة صياغة البرامج التنموية المسطرة وفق برامج إنعاش الاقتصاد الوطني، وتصحيح الثغرات والهفوات و عدم الوقوع في نفس الأخطاء التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة، وذلك حتى تتمكن الجزائر من جعل قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات.

– إتاحة استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مجال الفلاحة مثل تقنيات الري الحديثة وغيرها، مع ضرورة رفع مستوى مهارات العمالة حتى يتسنى لهم الاستفادة من التقنيات الحديثة.

– ضرورة الرفع من إنتاجية قطاع الفلاحة و تجويد مخرجاته حتى يتولد عنه قطاع صناعة السلع الزراعية لأن هذا الأخير بمثابة مصدر مهم سواء على المستوى المحلي أو الدولي في خلق وظائف متعددة الأدوار تتماشى ومميزات قطاع صناعة المواد الغذائية.

الإحالات والمراجع:

- **باللغة العربية:**

.1. المقالات العلمية:

بوجريو عبد الرؤوف، خلوفي سفيان، (2019)، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد5، العدد1، الجزائر، ص ص 195-215.، تصفح بتاريخ 2024/07/20

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97590

- باشوش, ح. (2016). واقع قطاع الفلاحة في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015. مجلة دفاتر بوادكس(06), 8. تصفح بتاريخ 2024.07.19،

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30152

- بوعبد الله رابحي. (2021). الفلاحة كرهان لتحقيق و إحداث التنمية الإقتصادية. المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، 12، 89. تصفح بتاريخ 2024.07.20

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178097

- بوعقل, م. س. (2017). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة و معوقات التنمية. مجلة التنمية الإقتصادية، الوادي, 90.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56408

– صلعة سمية،بوخدوني وهيبة،(2020)، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 1،الجزائر، ص ص 97-114، تصفح بتاريخ 2024/07/23

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120654

- عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة ، لامية لحيلح، (2022)، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، ص 236-258.، تصفح بتاريخ 2024/07/22

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203649

– القريشي نادية، بوزيدة حميد،(2024)، الرقابة الجبائية كآلية من آليات الحوكمةالجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2014- 2023)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد1، الجزائر، ص ص 761- 784، تصفح بتاريخ: 2024/07/24.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/247684

-جرفي, ز. (2020). دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017". مجلة التكامل الإقتصادي, 08(01), 248.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113364

-رابحي, ب. (2021). الفلاحة كرهان لتحقيق و إحداث التنمية الإقتصادية. المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية, 12, 89.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178097

- ركابي, ص., & عزازي, ف. (2019). "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في تمويل الإقتصاد الوطني دراسة قياسية بإستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة للفترة 1990-2015". مجلة المالية و الأسواق, 05(10), 279.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97618

- علوان , م., & عطية . (2016). "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية و تطوير الإقتصاد الجزائري. مجلة نور للدراسات الإقتصادية(03), 140.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14223

-مزلف, س., شليحي , ط. (2020). قياس أثر الإستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية, 6(1), 249.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118564

- هادي, ص., & عماري, ع. (s.d.). "القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة وفرة الموارد و الإمكانيات ضعف الأداء و محدودية المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني 2000-2016. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية(30), 284.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63573

– نسيبة معقال. (2021). القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة(2000-2018). مجلة الإنسانية والاجتماعية ، 7 (3).

2..أطروحات:

– بوفليح نبيل، (2005). آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- سفيان , ح. (2011). "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام و تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري ماجستير. جامعة سطيف, الجزائر.

- سفيان لمراني. (2015)،. ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، الجزائر.

3- **تقارير إحصائية:**

-- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية.

-البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

- التقرير السنوي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2006

- الحسابات القومية للبنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

-الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz/spip.php?rubrique210

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، https://aoad.org/AASYXX.htm